

اثر الثورة العالمية

في النظام الدولي العام

— ٣ —

بقلم الاستاذ سامي الجريدني

قال رمزي موير استاذ التاريخ في جامعة منشستر انه ليس في الكلام عن النظم الدولية والسياسية من كلمة مضللة ككلمة (حق) فالقول بان هناك حقاً مطلقاً لكل امة بان تكون ذات قومية مستقلة ليس الا خرافة قانونية . وعلى المدعي بهذا الحق ان يثبت بانه اهل له جدير به . وان عائدته خير له وللجمعية على العموم . فان الاساءة في استعمال الحق حتي يفسد امر صاحبه عليه وامر جيرانه ايضاً لدليل على وضع الشيء في غير محله . فالقومية في ذاتها ليست حقاً لكل الشعوب بل هي نظام سعي اليه فيل . وهي لا تنال الا بمرين اولها استعداد الاقوام لها بشعورهم بالرابطة القومية الحقيقية التي تربطهم بعضهم الى بعض فلا يستطيعون الصبر على الانفصال . مدفوعين بدافع من ماضيهم يجمع تقاليدهم وعاداتهم وبذكرى فخرهم وانتصارهم او ذلهم وانكسارهم في سبيل بقائهم متصلين . وثانيها الدفاع عن هذه القومية والوقوف في وجه من يحاول العبث بها . فهي بنت دهر وابوها هذا رجل سلاح ومقاومة خرب فانتصار . وليس في كل التاريخ من مثل واحد نضر به على قومية نلت سلماً او صلحاً بغير جهاد . فالقول بالحق المطلق تضليل لا يؤيده الواقع . لان الحق من يعرفه ؟ واين هو ؟ وماهو ؟ وهل يتفق اثنان على الحق وكل يدعيه لنفسه والبعد بين وجهتي نظرهما بعد ما بين السماء والارض . وقد يكون الاثنان مصيبين لان لكل شيء وجهين حتى الفضيلة .

لسنا من دعاة النظرية المادية ولنا من انصار تحكم القوة ولكننا نقرر امراً كل

العامة من بين كل شعوب الارض واستحالة استقلالامة عن اخرى استقلالاً اقتصادياً
فهذه اميركا — القارة الشمالية — لو فرضناها وحدة اقتصادية تنتج وتستهلك لنفسها
وبنفسها لما امكنها ان تبقى بعيدة عن القارات الاخرى . لانها قد يزيد انتاجها او
ينقص عن استهلاكها فتضطر الى التصدير او التوريد فتنشأ العلاقات مع الامم الاخرى
بألوحدة الاقتصادية هي العالم كله ولا وحدة اقتصادية غير هذه فالقول بان للسياسة
الاقتصادية اثر في القوميات ابعد الاقوال عن الصواب . وسنرى فيما يأتي بعد
انها تعمل على القوميات لالها وانها اكثر اثر في النظام الدولي منها في اي نظام
آخر فهما وضع الاقتصاديون من حواجز بين اقوام تجمعهم الضرورة القومية ما
استطاعوا ان يمزقوا هذه القومية . ومهما ازالوا من الحواجز فقد يستطيعون ان
يكثروا المعاملات ويروجوا الاخذ والعطاء ولكنهم لن يستطيعوا ان يوجدوا القومية
اذ لم تكن ذات اصول تمتد في تربة اولئك الاقوام . فالعبي الذي نراه في بعض
الجراند الآن على السلطة الفرنسية انها مزقت الوحدة السورية قسمتها دويلات
وفصلت مرافقها الاقتصادية لا يرتكز على اساس له شيء من المنطق في السياسة الدولية .
فلم يكن هناك شيء اسمه قومية سورية في كل ماضى من الاجيال بل كانت شبه
نمرة عنصرية هنا ودينية هناك تتناز بها بعض البلدان السورية عن الاخرى ولا يؤثر
الاقتصاد في هذا التفرق او الضم في شيء مطلقاً . وسنوفي هذا الكلام حقه
عند البحث في القومية في الشرق واما الآن فانا لانل من القول ومن تكراره
ان القوميات لا تعطي ولا تولد بنت الساعة بل لابد من استعداد كامن ذاتي يستطاع
الاستدلال به عليها اذا ظهرت كان عليها هي ان تؤيد وجودها للعالم اجمع .

فالقول بان الغالب قد محا قومية المغلوب وان للمغلوب حقاً في قومية يرجعها له
العدل ليس الا قول هراء لا يماثل الا القول بان لكل انسان الحق بان يكون ذا
بزة حسنة وان على الحكومة ان تضمن له حسن طلعته .

بقيت ضلالة اخرى يكثر ترديدها على الالسنه والاقلام ولا بد من وضعها
موضعها الخليقة به . تلك ما يطلقون عليه اسم الاستعمار او الفتح او التوسع فيقولون

ولما بتعليل كل ما يطرأ من الطوارئ على العقل البشري وعلى الروح البشرية بعلة اقتصادية . فهم يقولون انه اذا توفرت المصلحة الاقتصادية في جماعة من الجماعات وانها تخلق بين الافراد اعمالا متشابهة ومعايش تجارية متماثلة فتصير عاملا عظيما ذا شأن في تكوين القومية . فبلد زراعي كمصر مثلا يعمل اكثر من ثلاثة ارباع سكانه في القطن له من هذه المصلحة الاقتصادية رابطة تربط كل الذين يعملون في زراعته برابط يجمع بينهم فيصبح عاملا في القومية ان لم يكن العامل الوحيد فانه عامل قوي متين . على ان هذه النظرية فاسدة لا تركز على شيء من الحقيقة ولم تكن لتستحق الالتفات لولا الخوف من انها قد تستهوي بعض الناس الذين يقرأون ما يقوله هؤلاء الذين يدعون جهلا انهم اقتصاديون . فلم يكن العامل الاقتصادي ولن يكون سببا من اسباب القومية فالشعوب تشعر فتتوحد وتتقارب وتتنافر بعواطفها لا بمصلحتها الاقتصادية . فقد يصح لدولة ان تضع نظاما اقتصاديا خاصا تميز به اهلها عن غيرهم ولكنه لا ينتج الا في بلاد اشربت بالقومية من قبل . واما السياسة الاقتصادية فقط فلا يمكن ان تربط ما تفكك بين الاقوام . فلم تكن الوحدة الاقتصادية التي كانت معمولاً بها في الامبراطورية المساوية بنافعة في تكوين قومية مساوية تضم الشعوب المتعددة التي كانت تؤلف تلك الامبراطورية . بل ان المصلحة الاقتصادية تهمل ويضرب بها عرض الحائط عند الشعوب المستقلة القومية . خذ انكلترا او فرنسا مثلا فلو جارينا المبدأ الاقتصادي لوجب على سكان ولاية لنكشير ان يكونوا اعداء لسكان ولاية كنت لان مصلحة هذه التجارة غير مصلحة تلك ولكن الروح القومية تجعل اثار بعض المنفعة هنا على بعضها هناك ميسورا

كذلك الولايات التي خرج النمر في فرنسا لو اتبعت فائدتها الاقتصادية وحدها لوجب ان تعادي ولايات الشمال وتتحد مع بعض الولايات الالمانية او الايطالية التي تفيدها فائدة مادية اكثر من اخوانها الفرنسيات . ولكي يكون للفكرة الاقتصادية قيمة في تكوين القومية يجب فرض وحدة اقتصادية مستقلة للبلد الواحد . وهذا مستحيل فانه اذا كان هناك من شيء قد اثبت تاريخ الامم فهو الحاجة الاقتصادية

عند بحثه علاقات الامم بعضها مع البعض الآخرون يكون ذا نظر افقي واسع كما يقول الافرنج .

فالحضارة حق على الناس وللارض حق على ساكنيها والاصلح حق في البقاء لا يقاس به حق من لا يصلح . والارض يرثها العباد الصالحون وما العباد الصالحون الا من يحسنون سياستها فيستغلون خبراتها وينفعون المجموع بمدينة نبعث فيهم روحاً من نار وقلوباً من حديد تطيع البلدان الاخرى بطاعتها . فكما ان الضعيف حقاً للقوي حق ايضاً . واذا جاز الافرنج الرافد في عقر داره ان يحتمي وراء حقه ببقاء ارضه له كذلك يجوز للاروبي الشيط الذي ضاقت داره بهيمته وعزمه ويروح مدنيته ان يحتمي بحق التقدم والشيوع في ملك الطبيعة . هذا هو شأن المدينة الاوربية فقد ضاقت بها القارة الاوربية بما وسعت — ضاقت بروحها وضاقت بماداتها فامتدت وعمت العالم فامير كالشالية منها والجنوبية ابنتها والشرق يكاد يكون عبداً لها لاختلاف مدنيته عن مدنيته وعقليته عن عقليتها مما جعله يأبى ان يشكف بكيفها فيتمثل نظمها وروحها . فالاستعمار والفتح وما الى ذلك من الالفاظ لاثوذي بالحقيقة المعنى المقصود من طغيان المدينة الاوربية على العالم وربما كان اقرب الى الصواب ان يقال توسع المدينة الاوربية خارجاً عن اوربا

ومهما قيل من الالفاظ فالدبرة في تفهم الجمهور حقيقة هذا التوسع بل اكبر العبر في ان يعرف قادة الشعوب وزعمائهم حقيقة تاريخ المدينيات حتى يتبينوا سلمهم فيكيّفون بلدانهم تكييفاً يتماشى مع روح المدينة الغالبة مخافة ان تقتحمهم وتقتلعهم سنة الله والطبيعة في خلقه

(للمبحث تسعة)

لك ظلم الاستعمار ومطامع المستعمرين واستبداد الفاتحين وان التوسع اداة ظلم
وتحكم القوى بالضعيف وان لكل امة حقاً في الوجود مستمتعة بالبقاء والاستقلال
ولا يحق لامة اخرى ان تغلبها على امرها . احق انه لا يجوز لامة ان تغلب على
اخرى وانه لا يجوز لامة ان تتوسع وتفتح وتغرس مدنياتها الادبية والمادية خارجاً
عن ديارها ؟ قد يكون في التوسع وفي الفتح طرق يتبعها ظلم او استبداد كثير او
قليل تبعاً لاخلاق الامة الفاتحة — هذا منكر لامبر له . انما نحن في المبدأ نفسه
مبدأ توسع مدنية وطغيانها حتى تعم مانتطاعه من انحاء المعمور . اجاز هذا ؟
لو صحت النظرية التي تقرأها في الصحف السيارة بان لكل شعب حقاً في البقاء في
الارض التي وجد فيها لا يجوز منازعته عليها او اومشاركته فيها لكان في ذلك الحكم
القاضي على كل ما تقدم في التاريخ من مدنيات وفتوحات وتوسع وعلى مائشاهد في
الحاضر من سير مدنية غالبية على انقاض مدنيات طال عليها القدم فلا تستفيق .
لو كان حقاً ان الشعب الذي اوجدته الطبيعة في هذا الجزء من المعمور قد
اصبح صاحبها من غير منازع ولا مشارك وان العدل يقضي بجبايته من تعدى شعب
آخر لبقى العالم هو هو منذ فجر التاريخ لم يتحول ولم يتقدم . وماذا يبقى من تاريخ
هذه الكرة الارضية اذا نزعا منه قيام امة وسقوط اخرى ونهوض مدنية على انقاض
اخرى ؟ او ليس تاريخ المدنية منذ القدم تاريخ توسع واستبدال حضارة باخرى
او تقمص واحدة بغير اخرى . امن العدل ان ثقف هذه النظرية السقيمة المفضلة
عائفاً في سبيل طغيان مدنية شابة ملائي بالحياة حباً في الابقاء على ما لم يعد يصلح
للعمران ؟ اذن كيف زالت حضارات الاقدمين وكيف دالت دولة اليونان ثم ادجمها
الرومان في حضارتهم ثم اورثوها لمن بعدهم ؟ بل كيف قامت الحضارة الاسلامية
وامتدت وعم سلطانها العالم الشرقي وجزءاً من العالم الغربي وهل كانت اولئك
الابطال الذين قادوا الاسلام في صدر تاريخه يسمعون من عجزة الروم وقعدة الفرس
كلاماً في الحق في البقاء وفي حقهم في ارضهم ؟

على طالب الحقيقة الاجتماعية وعلى تلميذ الحقوق الدولية العامة ان يوسع عقله

المقدم ذكرها الفقرة الثامنة انه وان لم يتفق اعضاء الجمعية من قبل على درجة السلطة والمراقبة والادارة التي تكون للدولة المنتدبة : فان مجلس ادارة الجمعية بفعل على وجه خاص في هذه الشؤون »

يفهم من دياجة الصك ان الدول المتحالفة قد اتفقت من قبل على ادارة هذه البلاد حسب نصوص الانتداب وان جمعية الامم قبلت به وعملت على تحقيقه فسلمت بعد الهدنة البلاد السورية التي كانت جزءاً من السلطنة العثمانية للجمهورية الفرنسية : ما هي الجمعية ؟ ومن اين انت لها الصلاحية للتصرف بمقدرات الامم والشعوب ؟ يتضح من النص ان السلطة الاساسية التي اكتسبتها آتية من اتفاق الدول وذلك مما ينافي الحقوق الشرعية . لقد اعتبرت الجمعية المشار اليها سورية ولبنان حكومتين مستقلتين وتركت تعيين حدودهما للدول المتحالفة .

« الفقرة الاولى من دياجة الصك » مهمة الانتداب : تقوم الدولة المنتدبة باسداء النصح والارشاد للبلاد الواقعة تحت الانتداب وتساعد اهلها في ادارة شؤونهم طبقاً لاحكام المادة ٢٢ الفقرة الرابعة من عهد جمعية الامم . .

اذا راجعنا مامر علينا من الحوادث والوقائع في السنوات الخمس الاخيرة رأينا انفسنا قد تقهقروا في مواضع عديدة دون ان ندري السبب الاول لهذا التأخر وكان الاخرى بنا ان تقطع مسافة بعيدة في طريق الرقي والاصلاح .

لا يعقل ان يكون هذا التقهقر ناشئاً عن نفاذ مصالح الانتداب والاستقلال . اذ ان الانتداب الصحيح يضمن للبلاد استقلالها الداخلي ويسمح لها بانشاء حكومتها ومجالسها الوطنية ويمكن السكان من ادارة شؤونهم بانفسهم . غير ان اساس الشكوي هي الادارة المباشرة التي لاتصلح الا في المستعمرات المتأخرة في المدنية والعلم . اجل ان حصولنا على امانتنا الاستقلالية الداخلية مع بقاء الاشراف للمستعمرين لا يعاكس روح الانتداب على الاطلاق ولكنه ينافي روح الاستعمار .

حققة الانتداب :

تحتاج المادة المشار اليها في عهد جمعية الامم الى كثير من التأمل